التجارة المستدامة: التطور والاتجاهات مع الاشارة لتجربة الصين

Sustainable Trade: Evolution and Trends With reference to China

ثريا محمد عبد النبي جاد(١)

مدرس بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان

رانيا اسامة محمد (٢)

مدرس بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان

مستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم التجارة المستدامة من خلال عرض مفاهيمها ومبادئها واتجاهاتها الحالية وفقا للمنظمات الدولية ذات الصلة، وعرض احدث الدراسات التطبيقية للتجارة المستدامة في بعض الدول وكذلك تحليل وتوصيف مؤشر التجارة المستدامة ومكوناته. كما يتناول البحث بالتحليل تجربة الصين في استهداف التجارة المستدامة وينتهي البحث بتقديم عدد من التوصيات التي تسهم في تمهيد الطريق لكي تلحق الدول بركب التجارة المستدامة بما يحقق الاهداف المحلية والدولية للتنمية الشاملة والمستدامة.

كلمات أساسية: التجارة المستدامة، مؤشر التجارة المستدامة، التجارة المستدامة للصين.

(١) مدرس بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وادارة الأعمال، جامعة حلوان.
(٢) مدرس بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

Abstract

The research aims to analyze and evaluate sustainable trade by addressing its concepts, principles, and current trends according to relevant international organizations, presenting the latest applied studies on sustainable trade for some countries, as well as analyzing the sustainable trade index STI and its components. The research also analyzes China's experience in targeting sustainable trade. The research concludes to provide recommendations that contribute to paving the way for countries to join the sustainable trade bandwagon to achieve domestic and international goals of inclusive and sustainable development.

Key Words: Sustainable Trade, Sustainable Trade Index STI, Sustainable Trade for China.

أولا، المقدمة:

تشكل التجارة العالمية محركًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية، فهي تسهل على الدول الاندماج في الاقتصاد العالمي، والوصول إلى السلع والخدمات المتميزة، ومنح شعوبها مستوى معيشة مرتفعًا. ومع ذلك، مع تحول المجتمع العالمي اليوم نحو بناء اقتصاد مستدام وشامل، فإننا بدأنا للتو في فهم ما يعنيه ذلك للتجارة على مستوى العالم، أو كيف تبدو معاملات التجارة المستدامة على أرض الواقع. ومما لا شك فيه أن التجارة العالمية يجب أن تتحول إلى محرك للتنمية المستدامة وإلى ميسر للاستدامة على المستوى الدولي والقطاعي وعلى مستوى الشركات (ICC,2021) .

وإذا تم وضع السياسات واللوائح المناسبة، فإن التجارة المستدامة لديها القدرة على تمكين الدول من الاستفادة من الاستثمار والتكامل في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية

التي تعزز التنمية المستدامة، وتعزيز الانتقال إلى اقتصاد أخضر شامل، مع زيادة فرص التجارة من خلال فتح أسواق تصدير جديدة للسلع والخدمات البيئية. ويزداد الطلب على أساليب الإنتاج والمعالجة الموفرة للموارد والطاقة والمنتجات المعتمدة للاستدامة، حيث تنمو أسواقها بسرعة. هناك مكاسب اقتصادية يمكن تحقيقها من جعل التجارة أكثر استدامة اجتماعيا واقتصاديا، فمع نمو التجارة في السلع والخدمات البيئية، فضلا عن نشر معايير الاستدامة وتخضير سلاسل القيمة العالمية، يؤثر ذلك ايجابيا بشكل كبير على أسواق العمل والإنتاج وأنماط التجارة الدولية (ESCAP,2019).

ويشهد المشهد التجاري العالمي تحولاً كبيراً مدفوعاً بالتوترات الجيوسياسية والسياسات الصناعية المتطورة، وبالتالي تركز الاقتصادات بشكل متزايد على حماية الصناعات المحلية، والحد من الاعتماد على الواردات، وضمان سلاسل التوريد المرنة. ويمثل هذا التحول، كما يتضح من ارتفاع الحواجز الجمركية وغير الجمركية، إعادة تشكيل طويل الأجل للتجارة العالمية، مع ما يترتب على ذلك من آثار على تدفق السلع والخدمات.

ومما سبق تتمثل **مشكلة البحث** في أن على الرغم من أن التجارة تشكل عنصراً لا غنى عنه في التنمية الاقتصادية، إلا أنه لا يمكن تحقيقها بشكل مستدام دون رعاية بيئية مسؤولة والتزام بتنمية رأس المال الاجتماعي بشكل كامل. ولن تتمكن الدول التي تفشل في تحقيق الركيزة البيئية والاجتماعية من الاستمرار في التجارة بنجاح على المدى الطويل أو بشكل مستدام، وسوف تصبح وجهات أقل جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، وأقل قدرة على تأمين التمويل والدعم من وكالات التنمية المتعددة الأطراف. ويمكن هنا اثارة هذا التساؤل هل يمكن لبعض الاقتصادات بمختلف تصنيفها الاقتصادي أن تكون بمعزل عن ركب التجارة المستدامة؟ وما الذي يمكن ان تحتاج اليه هذه الدول للحاق بهذا الركب؟

وبالتالي يمكن صياغة **فرضية البحث** في التالى:

" تُمكن التجارة المستدامة الدول من اقتناص فرص عديدة لبناء اقتصاديات شاملة وخضراء ومستدامة وهو ما يجعلها تعمل كمحرك لتحقيق اهداف التنمية المستدامة".

ومن هنا يتمثل **هدف البحث** في دراسة التجارة المستدامة وابعادها ومبادئها وبيان بعض تجارب الدول التي تبنت اتجاهاتها من خلال عدد من الدرسات التطبيقية في هذا الصدد وذلك بهدف تحديد مدي صحة أو خطأ الفرضية السابقة التى يقوم عليها هذا البحث.

تحدد أجندة أهداف التنمية المستدامة SDGs (٢٠٣٠) بوضوح الحاجة إلى تفكير عالمي جديد يجمع بين النمو الاقتصادي والازدهار مع الحاجة إلى العمل على منع تدهور البيئة بالتوازي مع التنمية البشرية والاجتماعية. وتلعب التجارة المستدامة دوراً هاماً في تخصيص الموارد العالمية بكفاءة أكبر لتحقيق هذه الأهداف، وهنا تكمن **اهمية البحث** حيث يظهر الدور الهام الذي تلعبه التجارة المستدامة في تحقيق الهدف السابق عالميا واقليميا ومحليا.

وتعتمد **منهجية البحث** على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال عرض التحليل الاقتصادي لموضوع البحث وتحليل عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة، وتوصيف مؤشر التجارة المستدامة ومكوناته بالاضافة الى عرض وتحليل تجربة الصين في كيفية تحقيق مباديء التجارة المستدامة.

ويتكون **هيكل البحث** من ستة أجزاء، يتمثل الجزء الاول في المقدمة والتي تتضمن الاطار العام للبحث، ويعرض الجزء الثاني الدراسات السابقة التي تتناول موضوع البحث تطبيقيا لبعض الدول، ويحتوي الجزء الثالث المفاهيم المتعلقة بالتجارة المستدامة ومبادئها واتجاهاتها، ، ثم في الجزء الرابع يتضمن مؤشر التجارة المستدامة، ويتناول الجزء الخامس تجربة دولة الصين في استهداف التجارة المستدامة، ويخصص الجزء الاخير لملخص توصيات البحث.

ثانيا، الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات والابحاث والتقارير الاقتصادية تحليل التجارة المستدامة واستعراض بعض التجارب الدولية، ومنها ما يلي:

- قامت دراسة (Huyssteen, et.al., 2025) بتقييم استدامة التجارة الزراعية في جنوب افريقيا، وذلك باقتراح إطار عمل للمياه والطاقة والغذاء والأرض والاقتصاد والمناخ، واستخدامه جنبًا إلى جنب مع منهج تحليل دورة الحياة للمنتجات الزراعية المصدرة والمستوردة. وعلى الرغم من تصدير ٢٥٪ من المنتجات الزراعية أكثر من الواردات، أظهرت النتائج أن إنتاج الواردات الزراعية في جنوب إفريقيا يتطلب ٦٥٪ المزيد من المياه، و٣٪ المزيد من الطاقة، و٤٤٪ المزيد من الأراضي مقارنة بالصادرات. علاوة على ذلك، ولدت الواردات ٩٨٪ المزيد من ثاني أكسيد الكربون و١٠٣٪ المزيد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مقارنة بالصادرات. أخيرًا، تبين أن جنوب إفريقيا تولد قيمة اقتصادية أكبر بنسبة ٦٤٪ من صادراتها الزراعية مقارنة بتكلفة وارداتها. بشكل عام، اظهرت النتائج أنه وفقًا للإطار المستخدم ومع مراعاة سياق الموارد في جنوب إفريقيا، فإن البلاد لديها مزيج من التجارة الزراعية المستدامة.
- تناولت دراسة (Diaz, 2024) دور المعايير الطوعية[٣] في تعزيز التجارة المستدامة لبعض المنتجات الزراعية وهي الكاكاو والشاي والصويا وزيت النخيل والقهوة والموز، وتمثل تحدي هذه الدراسة في تباين المعلومات، فلا يمكن للمشتري ملاحظة التأثير البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمنتج الزراعي، حتى

[٣] تنص معايير الأستدامة الطوعية على مجموعة من المتطلبات الأجتماعية والأقتصادية و/أو البيئية التي يمكن للجهات الفاعلة الأقتصادية الأمتثال لها طواعية حتى تكون ممارساتها في مجال الأنتاج والمعالجة أكثر استدامة. وعند التحقق من الأمتثال لقواعدها، تُصدر معايير الأستدامة الطوعية شهادات أو علامات دليلاً على هذا الأمتثال. وهي تكافئ الجهات الفاعلة الأقتصادية على إنتاج المزيد من السلع أو الخدمات على نحو مستدام، نظريّاً عن طريق تيسير النفاذ إلى الأسواق وتوليد زيادات في أسعار تلك السلع أو الخدمات. وهذا الجانب يكتسب أهمية خاصة لصادرات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وفضلاً عن ذلك، فإنَّ شهادة معاييرالأستدامة الطوعية تُمنح في الغالب للسلع الأساسية الزراعية المدارية مثل البن والكاكاو وزيت النخيل، التي تُنتج أساساً في الدول النامية. وتؤثر معايير الاستدامة الطوعية على التجارة، اذ يمكن أن يكون لها أثر معزِّز للتجارة باعتبارها عوامل محفزة لها مثل تحسين جودة الانتاج وزيادة الاسعار وزيادة النفاذ الى الاسواق، أو أثر يحدُّ من التجارة باعتبارها عوائق أمامها مثل ارتفاع تكاليف اصدار الشهادات وتكاليف الرصد وتكاليف التنفيذ وزيادة الحواجز التقنية امام تنفيذ متطلبات معايير الاستدامة الطوعية والاستحواذ على زيادات الاسعار والاثار الاقصائية(Auld et al., 2008) (Estrella et al.,2022)

بعد الاستهلاك. في حين يعرف المنتجون أجور العمال؛ وما إذا كانوا قد أزالوا الغابات لإنتاجها؛ وما إذا كانوا قد استخدموا عمالة الأطفال أم لا. ويمكن أن تؤدي مثل هذه "المعلومات غير المتماثلة" إلى خسارة المنتجات المستدامة (عالية الجودة) لحصة السوق أو اختفائها في مواجهة المنتجات غير المستدامة (منخفضة الجودة). إن مشكلة "نقص الجودة" هذه تدفع منتجي ومستهلكي المنتجات المستدامة إلى استخدام الأدوات التي تسهل التمايز الرأسي وهو ما توفره المعايير الطوعية. واوصت الدراسة بضرورة التعاون الدولي للالتزام بالمعايير الاجبارية والطوعية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسلاسل الامداد الزراعية.

- تناولت دراسة (Biji, 2024) تحليل جهود الدول النامية من أجل تنفيذ سياسات تخفيف آثار تغير المناخ دون الإضرار بهذه الاقتصادات، في حين تهدف منظمة التجارة العالمية إلى دمج التجارة المستدامة، زعمت هذه الدراسة أن الأحكام الحالية في اتفاقيتي منظمة التجارة العالمية والجات غير كافية وغالبًا ما تؤدي إلى عواقب اقتصادية سلبية على الدول النامية. فمثلا، قد تضر آلية تعديل حدود الكربون التابعة للاتحاد الأوروبي (CBAM)، المصممة للحد من الانبعاثات، بالصادرات من البلدان النامية. واقترحت الدراسة إنشاء لجنة الامتثال للقانون الدولي التابعة لمنظمة التجارة العالمية (WILCC) لمواءمة قواعد منظمة التجارة العالمية مع القانون الدولي، ومعالجة الثغرات القابلة للاستغلال في اتفاقيات التجارة، وتوحيد سياسات التجارة والبيئة بالتعاون مع اتفاقية UNFCCC. بما يضمن دعم التجارة لكل من العمل المناخي والنمو الاقتصادي المستدام للجميع.
- وفي دراسة لواحدة من أكبر الاقتصادات في العالم، التي تبنّت سياسات قوية لتعزيز التجارة المستدامة، من خلال الابتكار التكنولوجي، والتصنيع النظيف، والتعاون الدولي، وهي دولة اليابان قامت دراسة (Verma, et.al,2024) عن

انتاج الهيدروجين الأخضر [٤] حيث تبنت اليابان هذه الفكرة بشكل نشط وأدرجتها في تخطيطها الاستراتيجي للطاقة، ويحتل الهيدروجين مركز الصدارة كمكون أساسي في إطار خطة الطاقة الثانوية للدولة. ويؤكد نهجهم الشامل على تكامل الهيدروجين على مستويات مختلفة، من الإنتاج إلى التوزيع والاستهلاك، مما يدل على الالتزام بمشهد طاقة مستدام ومتنوع. ووجدت هذه الدراسة ان الحكومة اليابانية اعلنت في أكتوبر ٢٠٢٠ أنها تهدف إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠. وبالتالي تسريع الجهود بشكل كبير نحو التغييرات البنيوية في قطاعي الطاقة والصناعة، والقيام باستثمارات كبيرة للابتكار. كما صاغت وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة،(METI.Japan) بالتعاون مع الوزارات والهيئات الأخرى، "استراتيجية النمو الأخضر من خلال تحقيق الحياد الكربوني في عام ٢٠٥٠". تحدد الاستراتيجية ١٤ قطاعا واعدًا من المتوقع أن تحقق نموا متزايدا، مثل صناعات المتعلقة بالطاقة والوقود وصناعت الطائرات وصناعة الاغذية والشحن الدولي وغيرها.

- قامت دراسة (Patacconi,2024) بتحليل كيفية تعزيز التجارة المستدامة لسلاسل القيمة والامداد لمنتج القهوة بالتطبيق على بعض الدول منها اندونسيا والبرازيل وهندوراس، واشارت الدراسة لتميز منتج القهوة بالطلب المرتفع عالميا ومن المتوقع استمراره في النمو على مدى العقدين المقبلين (بنسبة ٠.٢-٠.٢٥% سنويًا)، وهو ما مهد الطريق لتغييرات وتحديات كبيرة في سوق القهوة العالمي. كما اوضحت الدراسة التحديات التي يواجها جانب العرض، واهمها الإمدادات الصغيرة لمنتج القهوة (Smallholders) أكثر من ٨٠% من المزارعين هم من أصحاب المزارع والانصبة الصغيرة وفي دول متنوعة ومتعددة، بالاضافة الى عادةً ما يتم زراعة القهوة في تضاريس جبلية، مما يجعل

[٤] إن إنتاج الهيدروجين الأخضر هو منهج واعد يعتمد على الحصول على الطاقة من مصادر بديلة منخفضة أو محايدة لانبعاث ثاني أكسيد الكربون، مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح. وعلى الرغم من إمكاناتها، إلا أن هناك تحديات تكنولوجية كبيرة يجب معالجتها لضمان جدوى هذه الطريقة من المنظورين الهندسي والاقتصادي.

الميكنة غالبًا غير ممكنة او مكلفة للغاية. والافتقار إلى العقود طويلة الأجل والعلاقات التجارية المستقرة يجعل التخطيط والاستثمار على المدى المتوسط والطويل أمرًا صعبًا أيضًا بسبب ضعف الوصول إلى الائتمان والتأمين والمعرفة الفنية وما إلى ذلك. وتنبأت الدراسة بأن أخطر التحديات فيما يتعلق بتأثير تغير المناخ على محصول القهوة مما يؤدي الى انكماش جانب العرض بتوقعات ان ينخفض العرض العالمي إلى النصف بحلول عام ٢٠٥٠.

- بحثت دراسة(Kai & Alasinrin, 2023) في التجارة الرقمية، وهي واحدة من أهم وسائل تعزيز التنمية التجارية المستدامة في الصين. عن طريق استخدام برنامج Citespace، لتحليل مسار وتطور الأدبيات وأبحاث التجارة الرقمية في الصين. وجدت النتائج أن هناك نقصًا في التعاون بين المؤسسات والعلماء في مجال أبحاث التجارة الرقمية في الصين، وأن نتائج البحث غير كافية؛ وأن مجال أبحاث التجارة الرقمية في الصين متنوع تدريجيًا،كما اوضحت أن التجارة الرقمية يمكن أن تقلل من تكلفة التجارة، وتحسن التجارة ذات القيمة المضافة في الخدمات، وتعزز تحول التجارة المستدامة الدولية. ومع ذلك، هناك حاليًا نقص في البحوث المتعلقة بالتنمية المستدامة للتجارة في التجارة الرقمية في الأوساط الأكاديمية الصينية.
- أجرى المجلس الصيني للتعاون الدولي في البيئة والتجارة (CCICED, 2022) دراسة استطلاعية لفحص بعض القضايا الحديثة المتعلقة بالعلاقة بين التجارة والمناخ والطبيعة والسياسات البيئية في الصين لعدد من القضايا التي تتفاعل مع تدفقات التجارة والسياسات التجارية وقواعد التجارة وركزت عملها على أربعة مواضيع:أ. السياسة الصناعية الخضراء، ب. أهداف عدم إزالة الغابات، ج. تلوث البلاستيك، د. تسعير الكربون والقدرة التنافسية. وتمثلت اولوية المجلس في مجال التجارة الخضراء المستدامة في كيفية تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل ونمو الدخل والمساواة بين الجنسين. وأوصت بدراسة كيفية تعزيز الحوكمة والتآزر المؤسسي بين التجارة والبيئة، و كيفية تنفيذ سلاسل التوريد الخضراء

والخالية من إزالة الغابات، وإصلاح الإعانات الضارة بالبيئة، والسيطرة على المواد البلاستيكية التي تستخدم لمرة واحدة، وتتبع العمل الناشئ بشأن تعديل الكربون على الحدود، مع التركيز على العمل على القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة والمعرضة للتجارة مثل الصلب والألومنيوم.

ونخلص من عرض هذه الدراسات انها تناولت تحليل ابعاد التجارة المستدامة في بعض الدول او دراسة بعض القطاعات لكن افتقر البعض منها الى اظهار مباديء او معايير التجارة المستدامة طبقا لاهداف التنمية المستدامة، بالاضافة الى عدم الاعتماد على منهجية احصائية او مؤشرات لتقييم وضع الدول عالميا وفق مبادئ التجارة المستدامة. ويأتي هنا دور هذا البحث حيث يهدف الى تناول معايير واتجاهات التجارة المستدامة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية واهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة والاتفاقيات متعددة الاطراف ذات الصلة، بالاضافة الى تقديم البحث تقييم للدول باستخام مؤشر التجارة المستدامة، وهو ما سوف نتناوله في الاجزاء التالية من البحث.

ثالثا، مفاهيم ومباديء التجارة المستدامة:

تتضمن التجارة المستدامة تجارة السلع والخدمات التي تدعم بشكل نشط تحقيق هدف واحد أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة دون المساس بتحقيق أي هدف آخر من أهداف التنمية المستدامة (ICC, 2021)، وتحدث التجارة المستدامة عندما ينتج عن التبادل الدولي للسلع والخدمات مزايا اجتماعية واقتصادية وبيئية إيجابية، كما تعكس المعايير الأساسية الأربعة للتنمية المستدامة وهي: توليد قيمة اقتصادية، وتقليل الفقر وعدم المساواة، تجديد قاعدة الموارد البيئية؛ ويتم تنفيذها في إطار نظام حوكمة مفتوح وخاضع للمساءلة.

واقترح كونستانزا وآخرون (ICC, 2023) طريقين متكاملين لإنشاء نظام تجاري مستدام: اولا، تضمين الضمانات البيئية والاجتماعية في اتفاقيات التجارة الدولية، وثانيا، دمج التكاليف الاجتماعية والبيئية مباشرة في عمليات التجارة.

ويعد برنامج التجارة من أجل التنمية المستدامة (T4SD) التابع لمركز التجارة الدولية (ITC)[٥]، المنشئ والوصي المحايد لأكثر منصة شاملة ومصداقية وتطورًا ديناميكيًا في العالم بشأن معايير الاستدامة في التجارة الدولية، تم إطلاق T4SD في عام ٢٠٠٩ بواسطة ITC، بعد موجة من إنشاء معايير جديدة خلال العقد الماضي. كما كانت ثروة المعلومات المضمنة في خريطة المعايير محفزًا للبرامج والتعاونات المبتكرة. وتوفر خريطة المعايير للمستخدمين معلومات أساسية - وموثوقة – حول أكثر من ٣٠٠ معيار لحماية البيئة، وحقوق العمال، والتنمية الاقتصادية، والجودة، وسلامة الغذاء، فضلاً عن أخلاقيات العمل (ICC, 2023).

يغطي هذا البرنامج كل المعايير المطبقة على القطاعات بما في ذلك الزراعة والمنسوجات والملابس والمنتجات الاستهلاكية والغابات والتعدين والخدمات النشطة في ١٩٢ دولة. كما تحتوي قاعدة بيانات خريطة المعايير على أكثر من ١٦٥٠ معيارًا تسمح بالمقارنة المحايدة للمعايير على أساس[٦]:

- الأداء البيئي (حماية الغابات والتربة والمياه والتنوع البيولوجي والمناخ ...)
- الأداء الاجتماعي (حماية حقوق الإنسان وحقوق العمال والمجتمعات المحلية)
- الأداء الإداري والأخلاقي (مسؤوليات سلسلة التوريد وإدارة الاستدامة)
- أداء الجودة (المنتجات المصنعة وأنظمة الأغذية ...)
- الأداء التشغيلي (الضمان ووضع المعايير وإمكانية التتبع والمطالبات ...)

وتتميز التجارة الدولية بالقدرة على تعزيز تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة، وخاصة إذا التزم تطويرها **بمبادئ للتجارة المستدامة** ومن اهمها (UNECE, 2019),:

[٥] هي وكالة مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية (WTO)
[٦] لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة هذا الموقع .https://resources. standardsmap.org/contact/

- دمج التجارة في الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في استراتيجيات تنمية التجارة؛
- تشجيع الاستثمار الطويل الأجل في القدرات الإنتاجية، بما في ذلك تنويع وابتكار الإنتاج والتجارة، ومواءمتها مع متطلبات التنمية المستدامة؛
- اعتماد التنظيم المناسب، بحيث يمكن للتجارة أن تسهل الانتقال إلى نمو أكثر استدامة وعدالة وإلى اقتصاد أخضر من خلال تعزيز تبادل السلع والخدمات السليمة بيئيًا، وزيادة كفاءة الموارد والطاقة، وتوليد الفرص الاقتصادية والعمالة للجميع؛
- مواصلة تطوير قواعد التجارة الصديقة للبيئة؛
- التركيز على تنويع الصادرات والقيمة المضافة؛
- تعزيز العمالة الإنتاجية وظروف العمل اللائقة، من خلال سياسات وممارسات تجارية تساعد في خلق فرص العمل والقضاء على الفقر في جميع البلدان؛
- الحد من التفاوت من خلال السماح للدول والشعوب الأكثر فقراً بالانضمام إلى الأسواق والاستثمارات والتقنيات الجديدة، مع السماح بتحقيق مستويات أعلى من العمل والمعيشة؛
- تحديد الفرص التجارية المرتبطة بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والاستفادة منها؛
- القضاء على إعانات ودعم التجارة التي تؤثر سلباً على البيئة والعمالة؛
- الاستثمار في الأمن الغذائي من خلال توفير إمكانية الوصول إلى المنتجات الزراعية لشريحة أكبر من المجتمع، وبالتالي تقديم المزيد من المنتجات الغذائية ذات الجودة الأعلى والأوسع انتشاراً في الأسواق؛
- تعزيز نظام التجارة المتعدد الأطراف، بحيث تدعم قواعد التجارة الدولية استدامة سياسات وممارسات التجارة؛

- تعزيز أطر حوكمة التجارة الدولية والإقليمية التي تعزز الاستدامة؛ ودمج المبادرات الوطنية والدولية التي تبني التآزر بين التجارة والاقتصاد الأخضر والإدماج الاجتماعي - وظائف لائقة للجميع؛
- ضمان عدم تحول التدابير غير الجمركية المصممة لحماية الطبيعة والمجتمع والاقتصاد إلى حواجز أمام التجارة؛
- وضع معايير الاستدامة الوطنية للتجارة، والتي ترتبط بالمعايير الدولية وأفضل الممارسات (ربط هذه المعايير بالدول المصدرة والمستوردة)؛
- تشجيع أشكال جديدة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم التقدم الموازي للتجارة والاقتصاد الأخضر؛
- تعزيز تمكين المرأة، وإشراكها بشكل متزايد في إدارة العمليات التجارية وتعزيز التجارة المستدامة؛
- تعزيز تطوير آليات التمويل لدعم التحول إلى التجارة الخضراء، بما في ذلك بناء القدرات للقطاعين العام والخاص
- تعزيز أخلاقيات جديدة في مجتمع التجارة من شأنها أن تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام؛
- جعل تقدم التجارة الإلكترونية قوة للإدماج؛
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للمشاركة بشكل أكثر فعالية وكفاءة في التجارة الدولية.

وتركز **اتجاهات التجارة المستدامة** في الوقت الراهن على الاهداف الاقتصادية بعد جائحة كوفيد١٩، خاصة تعزيز "عصر المرونة". وذلك تحسبًا للأوبئة المستقبلية المحتملة، وقضايا المناخ، والتحولات الجيوسياسية، وبالتالي نشهد زيادة في السياسة الصناعية المصممة لبناء **المرونة الاقتصادية**. هذا هو الاتجاه الرئيسي الاول للتجارة المستدامة عالميا(STI report, 2024).

ويمثل الاتجاه الرئيسي الثاني في **القوى العاملة المرنة** التي تعمل على تسهيل التعافي من الصدمات الخارجية من خلال تمكين الشركات من إعادة معايرة سلاسل التوريد، وتنويع عروض المنتجات، واستكشاف أسواق جديدة، وتعزيز الإنتاجية. إن مرونة الاقتصاد تتطلب قوة عاملة صحية ومتعلمة وغير مستغلة.

وهناك أيضا القضية البيئية الملحة وهي **مرونة المناخ**، وهو الاتجاه الرئيسي الثالث للتجارة المستدامة. إن أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي تبنتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحدد أجندة طموحة ومتضاربة في بعض الأحيان يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠؛ اي في غضون خمس سنوات فقط، وهو ما يتطلب الاهتمام بالاستدامة، ولكن هناك مشكلة واحدة: إن معالجة تغير المناخ والآثار الخارجية المرتبطة به تتطلب في كثير من الأحيان تدخلات واجراءات تنظيمية، في حين تزدهر التجارة العالمية مع وجود عدد أقل من الحواجز واللوائح(STI report, 2024).

رابعا، مؤشر التجارة المستدامة STI:

يقيس مؤشر التجارة المستدامة الصادر عن تقرير مؤشر التجارة المستدامة من مؤسسة Hinrich التابعة لمركز التنافسية العالمي، مدى فعالية واستعداد ٣٠ اقتصادًا تجاريًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي الطويل الأجل وحماية البيئة والتنمية المجتمعية عبر ٧٢ مؤشرًا لتوفير تقييم شامل عن التجارة المستدامة، ويُعد مؤشر التجارة المستدامة لعام ٢٠٢٤ الإصدار السادس للمؤشر، وكان اول اصدار عام ٢٠١٦ بعدد دول عشرون فقط، ومنذ عام ٢٠٢٠ يتضمن التقرير ثلاثون دولة متنوعة ومتباينة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهم (بالترتيب حسب تصنيفهم للمؤشر عام ٢٠٢٤): نيوزيلاند، المملكة المتحدة، استراليا، سنغافورة، اليابان، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، كندا، تايوان، الولايات المتحدة، تشيلي، تايلاند، الفلبين، فايتنام، ماليزيا، الصين، المكسيك، اندونسيا، كامبوديا، بيرو، الاكوادور، لاوس، الهند، بروناي، بنجلاديش، سريلانكا، ميانمار، باكستان، غينيا الجديدة، روسيا STI). report, 2024)

وبالتالي يحلل مؤشر التجارة المستدامة مقدرة الاقتصادات على المشاركة في نظام التجارة العالمي بطريقة تدعم أهدافها المحلية والعالمية طويلة الأجل المتعلقة بالنمو الاقتصادي وتنمية رأس المال الاجتماعي وحماية البيئة، اي مع تحقيق التوازن بين هذه الأبعاد الثلاثة المترابطة والتي تصنف إلى ثلاثة ركائز او جوانب اساسية، وهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

حيث يقيم **الجانب الاقتصادي** قدرة الاقتصاد على تحفيز النمو الاقتصادي واستدامته من خلال التجارة الدولية. ويقيم جودة البنية الأساسية المرتبطة بالتجارة، ومناخ الاستثمار، وإمكانية الوصول إلى الأعمال التجارية، ووجود الحواجز التجارية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يأخذ في الاعتبار تنويع الشركاء التجاريين وتركز الصادرات في سلع محددة. وتوفر المؤشرات رؤى حول مدى فعالية الاقتصاد في التنقل والاستفادة من فرص التجارة العالمية.

ويركز **الجانب الاجتماعي** على الأبعاد الاجتماعية التي تؤكد على تطوير رأس المال البشري الضروري للتجارة الدولية. ويفحص التحصيل التعليمي ومعايير العمل التي تعتبر بالغة الأهمية لبناء قوة عاملة ماهرة. وعلاوة على ذلك، فإنه يقيم جاهزية المجتمع لتكثيف التجارة من خلال النظر في عوامل مثل عدم المساواة في الدخل، والاستقرار السياسي، وانتشار الممارسات الاستغلالية مثل عمالة الأطفال، والعمل القسري، والاتجار بالبشر في الأنشطة التجارية، ويقيم مدى نجاح الاقتصاد في تحقيق التوازن بين فوائد النمو الاقتصادي من خلال التجارة والتكاليف الاجتماعية المرتبطة بزيادة التجارة، وبالتالي احتياجات ورفاهية سكانه.

ويقوم **الجانب البيئي** بتقييم كيفية إدارة الاقتصاد لموارده الطبيعية وتخفيف التأثير البيئي لأنشطته الاقتصادية، وخاصة في سياق التجارة العالمية. وينظر في الإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية والجهود المبذولة للحد من التأثيرات الخارجية السلبية. وتشمل المؤشرات الرئيسية مستويات تلوث الهواء والماء، والالتزام بالمعايير البيئية الوطنية، وانبعاثات الكربون، والاعتماد على الموارد الطبيعية في محافظ التصدير.

وهذه الركيزة حاسمة في فهم الآثار البيئية لممارسات التجارة وكيفية دمج الاقتصاد للاستدامة البيئية في استراتيجية النمو الخاصة به.

وتوفر هذه الجوانب مجتمعة منظورًا مفصلاً ومتوازنًا لأداء كل اقتصاد في النظام التجاري العالمي، بما يضمن ترجيح التقدم الاقتصادي جنبًا إلى جنب مع الرفاهة المجتمعية والمسؤولية البيئية. وتم تصميم STI لتزويد صناع القرار في القطاعين العام والخاص، وكذلك واضعي السياسات، برؤى قابلة للتنفيذ حول نقاط القوة والتحديات التي تواجهها الاقتصادات المشاركة في هذه الشراكات التجارية الحاسمة.

يوضح الجدول التالي بعض المؤشرات الفرعية التي يعتمد عليها مؤشر التجارة المستدامةSTI لعام ٢٠٢٤، للثلاث ركائز السابقة.

جدول (1) قائمة المؤشرات الفرعية لجوانب مؤشر التجارة المستدامة STI

	مؤشرات الجانب الاقتصادي	مؤشرات الجانب الاجتماعي	مؤشرات الجانب البيني
١.	تضخم أسعار المستهلك	عدم المساواة (معامل جيني)	تلوث الهواء، PM 2.5 ميكروجرام لكل متر مكعب
٢.	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، % من GDP	التحصيل التعليمي	مؤشر إزالة الغابات
٣.	نمو القوى العاملة، %	معايير العمل	%نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة
٤.	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات، % من GDP	الاستقرار السياسي وغياب العنف	كثافة الطاقة، الطاقة المستهلكة لكل ١٠٠٠ دولار أمريكي من GDP
٥.	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، % من GDP	السلع المنتجة من خلال العمل القسري، أو عمالة الأطفال	البصمة البيئية
٦.	الحواجز الجمركية وغير الجمركية	استجابة الحكومة للاتجار بالبشر	الطاقة المتجددة، %
٧.	تحرير التجارة	مؤشر الحراك الاجتماعي	عدد المعايير البيئية
٨.	استقرار سعر الصرف،	التجارة في السلع المعرضة للخطر	انبعاثات النقل، مليون طن من الكربون
٩.	الائتمان المحلي للقطاع الخاص، % من GDP	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	حصة الموارد الطبيعية في التجارة الدولية، %
١٠.	مخاطر التجارة الخارجية والمدفوعات	التنمية الاقتصادية غير المتكافئة	انبعاثات الكربون
١١.	تكاليف التجارة	مؤشر التغطية الصحية الشاملة	
١٢.	تدخل السياسة النقدية		
١٣.	تركز الصادرات		
١٤.	صادرات السلع والخدمات		
١٥.	البنية التحتية التكنولوجية		
١٦.	الابتكار التكنولوجي		

المصدر: اعداد الباحثة من بيانات STI report, 2024

ونلاحظ من هذه المؤشرات انها تعمل كمرآه او ممثل للتقدم الذي تحرزه كل دولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. كما يقيم المؤشر الكلي الأداء النسبي

لكل دولة مقارنة بباقي الدول، في حين أن أهداف التنمية المستدامة هي أهداف مطلقة يمكن للدول أن تعمل بشكل مستقل على تحقيقها بخططها الخاصة. ومع ذلك، فمن الجدير بالاهتمام أن نقارن أداء الدول في هذه المؤشرات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة.

كما يوضح الجدول التالي اكبر عشرة دول حصلوا على المراتب الاولى لمؤشر التجارة المستدامة لاربع اعوام منذ ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٢٤، ويتم تحديد هذه التصنيفات على أساس أداء كل دولة في الثلاث ركائز أساسية للاستدامة (اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا) ويتراوح قيمة المؤشر من ٠ :١٠٠ %، فكلما اقتربت الدولة من ١٠٠% يعني تحسن في مبادئ ومؤشرات التجارة المستدامة والعكس صحيح.

جدول (2) ترتيب مؤشر التجارة المستدامة لاكبر ١٠ دول

الترتيب	أكبر ١٠ دول لعام ٢٠١٨	أكبر ١٠ دول لعام ٢٠٢٠	أكبر ١٠ دول لعام ٢٠٢٢	أكبر ١٠ دول لعام ٢٠٢٤
١	هونج كونج	اليابان ٧٥.١%	نيوزيلاندا ١٠٠%	نيوزيلاندا ١٠٠%
٢	كوريا الجنوبية	كوريا الجنوبية ٧٥.١%	المملكة المتحدة ٩٤.٤%	المملكة المتحدة ٩٧.٧%
٣	سنغافورة	سنغافورة ٧٠.٢%	هونج كونج ٨٧.٩%	استراليا ٨٧.٤%
٤	اليابان	هونغ كونغ٦٨.٣%	اليابان ٨٣.١%	سنغافورة ٨٥.٧%
٥	الولايات المتحدة	تايوان ٦٧%	سنغافورة٨٢.٧%	اليابان ٨١.٥%
٦	تايوان	الولايات المتحدة ٦٦.٢ %	استراليا ٧٨.٢%	كوريا الجنوبية ٨١.٤%
٧	سريلانكا	الصين ٥٦.٥%	كندا ٧٦.٥%	هونغ كونغ ٨١.٤%
٨	الصين	الفلبين ٥٥.٩%	كوريا الجنوبية ٧٥.٤%	كندا ٨٠%
٩	فيتنام	تايلاند ٥٠.٩%	الولايات المتحدة ٧١.٦%	تايوان ٧٢.٣%
١٠	الفلبين	سريلانكا ٥٠.٨%	تايوان ٦٥.٤%	الولايات المتحدة ٧٢.٢%

المصدر: اعداد الباحثة من بيانات STI reports

خامسا، تجربة الصين في التجارة المستدامة:

إن تحول الصين نحو التنمية المستدامة الخضراء له آثار على المتغيرات الرئيسية للسياسات الاقتصادية، ولا سيما السياسة النقدية والمالية والتجارية. في حين ركزت الاهداف والخطط البيئية إلى حد كبير على الحد من التلوث وحماية الطبيعة القائمة على المكان، فإن الأهداف الرئيسية مثل الحد من الكربون، والاقتصاد الدائري، والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، كل هذا يستلزم تدابير على مستوى الاقتصاد،

ومحددة القطاعات، وجانبي العرض والطلب، والتي تنطوي بشكل متزايد على التجارة المستدامة الخضراء[٧](CCICED, 2023)

إن استراتيجية التجارة المستدامة الشاملة الصينية تستهدف التجارة المستدامة في السلع والخدمات، والتدفقات المستدامة للاستثمار، سواء إلى الداخل أو الخارج. حيث ساعدت كل هذه التدفقات، وتأثيراتها الديناميكية المتداخلة في تقدم الاقتصاد الصيني. وتستند هذه الاستراتيجية إلى عدد من أولويات السياسة الصينية القائمة، لتوجيه النمو المستقبلي مع مبادئ الشعب أولاً، والابتكار، والتنمية المتوازنة والمستدامة، والتوافق الاجتماعي، من بين أمور أخرى. ويتمثل التوجه في التحول من نموذج شامل للتنمية إلى نموذج مكثف. ومن جانبها، تحتاج سياسة التجارة إلى التحول من التوجه الضيق نحو التصدير إلى استراتيجية الاستدامة، التي تركز على الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة (Cosby, 2010)

وفيما يلي عدد من الاتجاهات والاستراتيجيات والمبادرات التي اعتمدت عليها الحكومة الصينية لاستهداف مبادئ وركائز التجارة المستدامة:

تسعير الكربون: (تمثل الصين أكبر سوق للكربون في العالم)، واخيرا قدمت وزارة البيئة الصينية في أواخر عام ٢٠٢٠ اللائحة الوزارية التي تغطي شرعية نظامها الوطني لتداول الانبعاثات بعد ما يقرب من عقد من مشاريع سوق الكربون

٧ تلعب التجارة الخضراء دور مهم في التوزيع العالمي، على نطاق واسع، لعدد كبير من السلع والخدمات الخضراء منخفضة الكربون. حيث تمثل التجارة دورًا حيويًا في زيادة توافر الطاقة الشمسية الكهروضوئية وغيرها من سلع الطاقة المتجددة والخدمات ذات الصلة وبأسعار معقولة.فمثلا انخفض سعر الألواح الشمسية بنحو ٨٠٪ في العقد الماضي، مع مستويات التعريفة الجمركية لمعظم المكونات بنحو ٢٪، مما ساعد على تحفيز تجارة الطاقة المتجددة العالمية.
كما تمتد التجارة الخضراء إلى ما هو أبعد من الطاقة المتجددة منخفضة الكربون. فعلى سبيل المثال، تقدر أسواق السلع والخدمات منخفضة الكربون وخالية من إزالة الغابات وخالية من التلوث بنحو ٢٠٠ مليار دولار أمريكي سنويًا. وتتوقع أغلب التوقعات أن تتوسع الأسواق الخضراء لمئات السلع والخدمات المتداولة ـ من الصلب والسيارات إلى القهوة والسياحة ـ

التجريبية. وقد تم اطلاق أول نظام لتجارة لنظام تداول الانبعاثات الوطني في يوليو ٢٠٢١ في بورصة سوق الكربون في شنغهاي بسعر افتتاحي بلغ ٤٨ يوانًا صينيًا للطن، أو ٧.٤ دولارًا أمريكيًا في أواخر عام ٢٠٢١، ليرتفع إلى ما يقرب من ٩ دولارات أمريكية للطن في الربع الأول من عام ٢٠٢٢. ليشمل بذلك ٢٢٠٠ شركة من شركات قطاع الطاقة. كما وجدت نتائج مسح للشركات أن غالبية المستجيبين توقعوا زيادة تدريجية في سعر أرصدة الكربون على مدى العقد الحالي، مع توقعات تتراوح من ١٣٩-٢٠٠ يوانًا صينيًا للطن بحلول عام ٢٠٢٩ (CCICED, 2023)

مبادرة الحزام والطريق (BRI): إن مبادرة الحزام والطريق هي من بين أكبر مصادر تمويل التجارة على الإطلاق وتوفر منصة مهمة لتعزيز التجارة المستدامة. ويقدر البنك الدولي أن تمويل مبادرة الحزام والطريق لديه القدرة على زيادة التجارة العالمية بنسبة تتراوح بين ١.٧٪ و ٦.٢٪ وزيادة الدخل الحقيقي العالمي بنسبة تتراوح بين ٠.٧٪ و ٢.٩٪.

تواصل الصين العمل على جعل استثمارات مبادرة الحزام والطريق الجديدة مستدامة من خلال معايير التمويل والضمانات وحظر التمويل في مجالات مهمة مثل طاقة الفحم. في مارس ٢٠٢٢، أصدرت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح إرشادات جديدة شاملة وطموحة لمزيد من تعزيز نتائج مبادرة الحزام والطريق الخضراء. وتدعو على وجه التحديد مبادرة الحزام والطريق إلى "الاستمرار في تحسين هيكل التجارة وتطوير تجارة المنتجات الخضراء عالية الجودة وعالية التقنية وذات القيمة المضافة العالية. بالاضافة الى "تعزيز استيراد وتصدير المنتجات والخدمات الموفرة للطاقة والصديقة للبيئة".

الحد من ازالة الغابات: اصبح التركيز على دور الحكومة في العمل مع الشركات الخاصة لتنفيذ سلاسل توريد السلع الأساسية الناعمة الخالية من إزالة الغابات أكثر أهمية خلال السنين السابقة. حيث تعد الصين من أكبر مستوردي السلع اللينة في العالم. وقد اعتمدت الحكومة الصينية الخطوات التالية للحد من إزالة الغابات المرتبطة بتجارة السلع اللينة وهي: ضمان أن جميع السلع اللينة المستوردة يتم الحصول عليها

بشكل قانوني في بلد المنشأ؛ و تعزيز معايير التوريد المستدامة الدولية من خلال العقود مع الشركات التي تستورد السلع اللينة؛ وتطبيق الأدوات اللازمة لدعم التوريد المستدام بما في ذلك الشهادات من جهات خارجية، وإمكانية التتبع، واستخدام الأدوات الرقمية مثل blockchain.(CCICED, 2023)

تقليل تلوث الهواء: شهدت الصين جهود ضخمة على مدى السنوات القليلة الماضية، لتحسين جودة الهواء في منطقة العاصمة الكبرى بكين وانخفاضات هائلة في الجسيمات العالقة وغير ذلك من الملوثات. إن عملية تنظيف بكين كانت مدفوعة بالعديد من القرارات السياسية، بما في ذلك تحول الشركات والصناعات الملوثة (محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم والصلب وغيرها من الصناعات التحويلية)؛ وتحديد مستويات مقبولة من التلوث؛ والتنفيذ الضروري لهذه المبادئ التوجيهية. إن الصين، التي كان ينظر إليها كثيرون حتى وقت قريب باعتبارها منبوذة بيئيًا، أصبحت الآن نموذجًا للتغيير، ففي ٢٠١٨، اقترحت منظمة الصحة العالمية أن الوقت قد حان لكي تحذو الهند حذو الصين في معالجة تلوث الهواء.(STI report, 2018)

تدوير البلاستيك: لعبت الصين دورا فعالا في تنفيذ مبادرة منظمة التجارة العالمية، والتي تحدد عدة خيارات للحد من التلوث الناتج عن البلاستيك، بما في ذلك الانتقال إلى نماذج اقتصاد بلاستيكي أكثر دائرية، وتحسين الإدارة السليمة بيئيا، واستعادة وإعادة تدوير البلاستيك؛ وتحسين الوصول إلى التكنولوجيات الخضراء؛ وتوسيع التجارة في بدائل البلاستيك الأكثر استدامة؛ وخيارات أخرى.

مشروع لاستدامة التجارة خارج الصين: إن السوق الصينية مهمة للغاية بالنسبة لقطاع الغابات في أفريقيا لأنها أكبر وجهة تصدير للعديد من البلدان الغنية بالغابات. تركز الاستثمارات الصينية في قطاع الغابات في أفريقيا في دول مثل جمهورية الكونغو والجابون وغينيا الاستوائية وليبيريا والكاميرون وموزمبيق وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٣، سجلت إدارة الغابات الحكومية في الصين ٣٧ مشروعاً استثمارياً من قِبَل شركات صينية في ١٤ دولة

أفريقية، إلا أن هذه الإحصائية ربما تغفل عدداً كبيراً من الاستثمارات الخاصة التي أجريت محلياً.(IIED,2015)

واذا استعرضنا وضع الصين[٨] في مؤشر التجارة المستدامة STI جاءت في المركز ١٦ من اصل ٣٠ دولة شملهم المؤشر بقيمة ٥٠.٩% لعام٢٠٢٤، مقارنة بالمركز 16 لعام 2023، و بالمركز 13 لعام 2021، وبشكل اكثر تفصيلا جاءت الصين لعام ٢٠٢٤ في المركز ٥ للجانب الاقتصادي من المؤشر وهذا يرجع لتقدم الصين في المؤشرات الاقصادية الفرعية مثل، صادرات السلع والخدمات، استقرار سعر الصرف، الائتمان المحلي للقطاع الخاص % GDP، تكوين رأس المال الثابت الإجمالي % GDP، معدل نمو RGDP، والابتكار التكنولوجي. كما جاءت في المركز ٢٤ للجانب الاجتماعي من المؤشر وذلك لتراجع معظم المؤشرات الفرعية لهذا الجانب مقارنة بباقي الدول في التقرير، والمركز ال٢٠ للجانب البيئي من المؤشر كما يوضح الشكل رقم ١

[٨] يبلغ تعداد الصين 1,411.40 مليون نسمة ، وهي من الدول متوسطة الدخل حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من GDP 12,514 دولار سنويا ، وذلك وفقا لاخر احصائيات بالبنك الدولي

شكل رقم ١ مؤشر STI وابعاده لدولة الصين

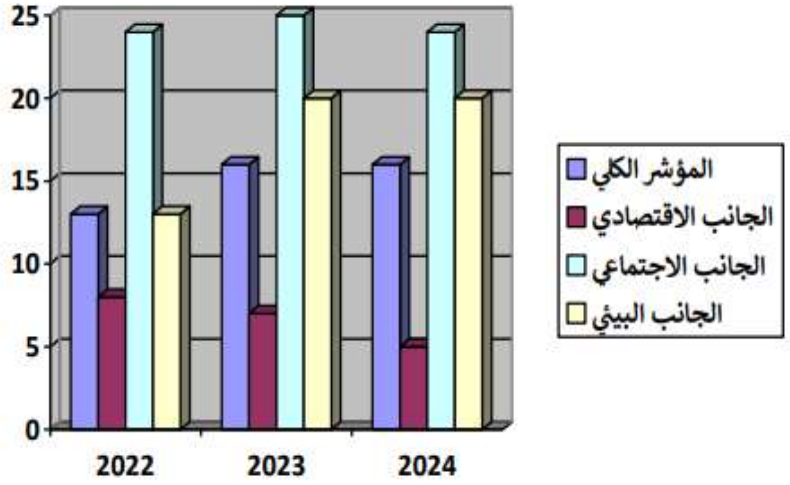

المصدر: اعداد الباحثة من بيانات STI reports for China

سادسا، الخلاصة والتوصيات:

تناول هذا البحث تقييم التجارة المستدامة واظهار اهميتها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، من خلال عرض اطار مفاهيمي للتجارة المستدامة وابعادها واتجاهاتها والمبادئ الدولية التي تقوم عليها، ثم عرض البحث مؤشر التجارة المستدامة ومكوناته والذي يصنف الدول طبقا لمستوى التقدم المحرز في كل المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، وتم القاء الضوء على تجربة الصين في استهداف التحسين والتعزيز لاليات التجارة المستدامة ومعاييرها وكيف تحولت تدريجيا ومازالت على ركب الطريق للحاق بمزايا وفوائد التجارة والتنمية المستدامة.

وبعد كل النقاط والاجزاء التي تناولها البحث وكذلك من توصيات الدراسات التطبيقية التي تم عرضها، يمكن تقديم عدد من التوصيات في شكل خطة عمل يمكن للدول والحكومات الاعتماد عليها لتعزيز اليات واستراتيجيات التجارة المستدامة والمساهمة في تحقيق اهداف التنمية الشاملة لاقتصادياتها، وهي كالتالي:

- تشجيع الدول على الامتثال لمتطلبات معايير الاستدامة الطوعية وتنفيذها.
- تعزيز التعاون والمناقشات الدولية حول الالتزام بالحد الادنى من المعايير.
- توجيه الاستثمارات المكثفة للحصول على البيانات وتقييم تنفيذ المعايير الإلزامية، والإفصاح، وكذلك مبادرات 'انظمة التتبع' العامة والخاصة.
- القيام بالمزيد من البحوث والدراسات التجريبية في مجال التجارة المستدامة، لتعويض النقص الحاد في الدراسات الهامة في هذا الصدد.
- العمل على تعزيز وانتشار العقود طويلة الأجل والعلاقات التجارية المستقرة مع صغار المزارعين خاصة في المحاصيل الزراعية المستدامة مما يجعل التخطيط والاستثمار على المدى المتوسط والطويل امرا سهلا وفي المتناول للجميع
- تفعيل الامتثال للقانون الدولي التابعة لمنظمة التجارة العالمية (WILCC) لمواءمة قواعد WTO مع القانون الدولي، ومعالجة الثغرات القابلة للاستغلال في اتفاقيات التجارة، وتوحيد سياسات التجارة والبيئة بما يضمن دعم التجارة لكل من العمل المناخي والنمو الاقتصادي المستدام للجميع.

المراجع:

- Auld G, Bernstein S and Cashore B (2008a). The new corporate social responsibility. *Annual Review of Environment and Resources*. 33: 413–435.
- Biji, E., 2024, Sustainable Trade and the WTO: The Compliance Dilemma. *International Journal of Law and Policy*, 2(11), 1-15.
- *CCICED*, 2022, Sustainable Trade and Investment, scoping study for CCICED, policy study.
- Cosbey, A., 2010, Elements of a Sustainable Trade Strategy for China: Policy Makers' Summary, *International Institute for Sustainable Development IISD.*
- Diaz, R., 2024, Fostering Sustainable Trade in Agricultural Commodities: the Role of Standards and Traceability, *UNCTAD*, GLOBAL COMMODITIES FORUM.
- Estrella A, Navichoc D, Kilian B and Dietz T (2022). Impact pathways of voluntary sustainability standards on smallholder coffee producers in Honduras: Price premiums, farm productivity, production costs, access to credit. *World Development Perspectives*, 27, 100435.
- *Hinrich Foundation*, 2018, Sustainable Trade Index٢٠١٨, report, world competitiveness center.
- *Hinrich Foundation*, 2024, Sustainable Trade Index: the race for resilience, report, world competitiveness center.
- Huyssteen, T., et.al, 2025, The sustainability of agricultural trade: The case of South Africa, *Cleaner Production Letters*,

- *ICC*, 2021, Standards for Sustainable Trade & Sustainable Trade Finance, *International Chamber of Commerce.*
- *ICC*, 2023, Principles for Sustainable Trade, Wave 2 overview, *International Chamber of Commerce*.
- *IIED*, 2015, COUNTRY BRIEFING – CHINA-AFRICA FOREST GOVERNANCE PROJECT.
- Kai, W., & Alasinrin, K., 2023, SUSTAINABLE TRADE: EVOLUTION AND TRENDS IN DIGITAL TRADE RESEARCH IN CHINA, *JOURNAL OF LAW AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT*, Miami| v.11, n.12.
- Patacconi, G., 2024, Fostering sustainable trade in coffee value chain, *UNCTAD*, GLOBAL COMMODITIES FORUM.
- *STIC & IIED*, 2003, Standards and Sustainable Trade, visible study
- *UNECE*, 2019, PRINCIPLES OF SUSTAINABLE TRADE, 14th SPECA council.
- Verma, B., et.al, 2024, Green Hydrogen Production: Impacts on Environmental Sustainability Scale, *University of Jammu*, India.